2024/11.

واردات عدد .....
15 فيفري 2024
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 20 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية والمتعلقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة

فصل وحيد: تتم الموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 20 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية والمتعلقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمبلغ قدرة خمسة وأربعون مليون (45.000.000) أورو للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة، والملحقة بهذا القانون.

2024/11.

واردات عدد .....
15 فيفري 2024 B
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

2024/11.

شـــرح الأســبـــاب

(مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 20 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والمتعلقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز لتمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة ((ELMED)

يهدف مشروع القانون إلى الموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتونس بتاريخ 20 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والمتعلقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمبلغ خمسة وأربعون مليون (45.000.000) أورو للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة (ELMED).

1. الإطار العام

• يندرج مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة (ELMED) في إطار التوجهات التنموية للبلاد المنصوص عليها صلب مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2023-2025 كما يتوافق هذا المشروع مع الرؤية الاستراتيجية لقطاع الطاقة في أفق 2050.

• ويهدف المشروع بالأساس إلى الترفيع في القدرات الوطنية لتبادل الكهرباء بين تونس وأوروبا بما سيعود بالنفع على الأسر التونسية من خلال التخفيض في تكلفة استهلاك الكهرباء و ويسمح أيضا بإتاحة فرص استثمار جديدة للشركات التونسية في مجال الطاقات المتجددة ستمكن بدورها من المساهمة في دفع النمو الاقتصادي للبلاد بصفة عامة.

2. أهداف المشروع

سيساهم هذا المشروع على **المدى القصير**:

• في دعم الأمن الطاقي في تونس والمساهمة في تحقيق أهداف الحد من انبعاثات الكربون والغازات المؤدية إلى الاحتباس الحراري،

• تنويع المزيج الطاقي،

• تخفيض كلفة إنتاج الكهرباء وتعزيز الجدوى المالية للقطاع من خلال الحد من الاعتماد على الواردات من الغاز الطبيعي والنفط والذي سيؤدي بدوره إلى تخفيف العبء على ميزانية الدولة.

أما على **المدى الطويل** وبالتوازي مع الاستغلال الأكمل لإمكانيات البلاد من الطاقة المتجددة سيمكن المشروع من:

• ترسيخ مكانة تونس كمصدر للكهرباء نحو إيطاليا وما لذلك من تأثير إيجابي على الترفيع في إجمالي الصادرات الوطنية بما يدعم النمو الاقتصادي للبلاد،

• تعزيز إدراج تونس صلب أسواق الطاقة الأورومتوسطية ودعم ترابطها مع مختلف بلدان البحر الأبيض المتوسط وذلك باعتباره ثاني مشروع ربط بين إفريقيا وأوروبا بعد المشروع الذي يربط المغرب بإسبانيا عبر مضيق جبل طارق،

• إمكانية إدماج سوق الكهرباء المغاربية مع السوق الكهرباء الأوروبية وهو ما سيؤدي إلى مزيد تدعيم التبادل الكهربائي بين تونس وكل من الجزائر وليبيا مستقبلا.

3. كلفة المشروع

2024/11

• تقدر كلفة المشروع الجملية بحوالي ***1014 مليون أورو*** سيقع تمويلها عن طريق هبات وقروض يوفرها الجانبين التونسي (الشركة التونسية للكهرباء والغاز) والإيطالي (TERNA).

• يساهم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في تمويل هذا المشروع من خلال توفير قرض بقيمة 45 مليون أورو.

4. مكونات المشروع الممولة من قبل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

• إنجاز خط كهرباني بحري بطول 200 كلم ذو تيار مسترسل وجهد عالي (500 كيلو فولت) وبقدرة تبلغ حوالي 600 ميغاواط يربط بين جزيرة صقلية بإيطاليا وولاية نابل (منزل تميم _ملاعبي) عبر محطتي تحويل للجهد العالي في كلا الجانبين.

5. عناصر تمويل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

• **45 مليون أورو** في شكل قرض وتمثل مساهمة البنك في الكلفة الجملية للمشروع.

• **2.9 مليون أورو** في شكل هبة (إعانة فنية) يوفرها الاتحاد الأوروبي لفائدة مكونات المشروع ذات الصلة بتمويل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

6. صيغة القرض وشروطه المالية

• قرض مباشر لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز بضمان الدولة.

• الوثائق التعاقدية:

✓ اتفاقية التمويل الممضاة بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والبنك الممول.

✓ اتفاقية الضمان الممضاة بين الجمهورية التونسية ممثلة في وزارة الاقتصاد والتخطيط والبنك الممول.

• نسبة الفائدة (متغيرة): نسبة الفائدة بالسوق الأوروبية "يوريبور" ستة أشهر+ هامش البنك (1%) = فائض القرض الجملي.

• عمولة التعهد: 0.5% (مع فترة إمهال بـ60 يوما).

• عمولة التصرف: 1%.[1]

• فترة السداد: 18 سنة مع فترة إمهال بـ 5 سنوات.

ذلك هو موضوع مشروع القانون المصاحب.

[1] عمولة التصرف: تدفع مرة واحدة بتاريخ دخول اتفاقية القرض حيز النفاذ. تم تحديدها بـــ 1 %من المبلغ الجملي المتعهد به من القرض ويتم سحبها مباشرة من مبلغ القرض.